الملخص

ناصرة عبد المتجلي إبراهيم. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإسكندرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. دكتوراه/ جامعة بنها. كلية الآداب، قسم التاريخ "الحديث والمعاصر" ٢٠١٠.

تهدف الدراسة إلى كشف النقاب عن أهمية الإسكندرية فى الفترة المعنية بالبحث على كافة جوانب الحياة فيها، إدارية واقتصادية واجتماعية. ودور كل منهم في رسم خريطة المدينة. ومدى ترابط وتوافق هذه الخريطة مع خريطة القطر المصري ككل على اعتبار أن المدينة جزء من كل، ومدى توافق ذلك مع أوضاع الدولة العثمانية فى شكل مترابط.

كذلك تظهر الدراسة أهمية الخليج الناصري كمصدر رئيسي ووحيد لإمداد المدينة بالمياه العذبة، كما تبين أهمية الثغر السكندري كميناء دولي اعتمدت عليه كل من مصر والدولة العثمانية فى التبادل التجاري الدولي. وثبت للدراسة أن هذا الدور لم يتأثر كثيرا باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، بل ظلت الإسكندرية تمثل ميناء مصر الأول فى الاتصال بالعالم الخارجي طوال العصر العثماني ولفترات لاحقة.

وتبين الدراسة تمكن نظام القضاء الشرعي بالمدينة من إدارة العلاقات الاجتماعية بشكل متوازن بين الجميع. وذلك بمساعدة المؤسسات الأهلية وجماعات أصحاب المصالح الذين حلوا محل الإدارة فى كثير من الأدوار، فى ظل غياب الدولة، خاصة مع الهبوط السياسي والإداري الذي حل بها.

وظهر من خلال الدراسة أن الدول الأوربية كانت قد تبعت بعضها البعض فى الدخول مع الدولة العثمانية فى عقد المعاهدات، وتحول الأمر إلى صراع فيما بينهم لإحراز الامتيازات. وكان ذلك مؤشرا للخلافات الدولية التى ظهرت بعد ذلك (المسألة الشرقية).

كذلك تبين الدراسة كيف نجحت المدينة فى جذب الجاليات الأجنبية المختلفة ليستقروا بها ويستثمروا أموالهم فيها مما عمل على توسيع النطاق الجغرافي للمدينة وخروج سكانها إلى خارج الأسوار مؤسسين بذلك تجمعات سكانية جديدة اعتمدت على النشاط الحرفي لقاطنيها.

المستخلص

تتعرض الرسالة لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإسكندرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، لبحث الوضع الاقتصادي والاجتماعي بها، وهي جوانب متداخلة ومتفاعلة ويؤثر كل منها في الآخر وكذلك يتأثر به. ومن خلال ذلك نستطيع أن نرسم صورة لأحد أهم مدن المواني المصرية. متناولة فى البداية فصل تمهيدي عن إدارة المدينة بعد تحول مصر إلى ولاية عثمانية، إلا أن النظام الذي عملت به الدولة العثمانية فى الإبقاء على النظم الإدارية المعمول بها فى المناطق التى أدخلتها تحت حكمها؛ كان قد أدى لعدم وجود تغيير فى إدارة المدينة عما كانت عليه فى الحقبة المملوكية. وأن السمة التى غلبت على الوظائف الإدارية هي التداخل في الاختصاصات وتوارث أغلب الوظائف.

وانتهت الدراسة إلى أن أهم المشكلات التى واجهت الجهاز الإداري في المدينة كانت بسبب وجود العربان داخلها وبأطرافها. وقد حاولت الإدارة العمل على حلها إلا أنها لم توفق في أغلبها.

وعلى النواحي الاقتصادية، تناولت الدراسة التجارة الخارجية والمبادلات التجارية مع كل من مدن شمال وغرب البحر المتوسط وكذلك مع شرقه، ثم المبادلات التجارية مع إفريقيا. ثم تناولت الدراسة الأخطار التى واجهت التجارة الخارجية من القرصنة البحرية والنيلية، وأثر الرياح فى إغراق وتكسير وحرق المراكب.

كما تعرضت الدراسة للتجارة الداخلية والعلاقة مع المواني الأخرى بمصر (بولاق ومصر القديمة والبحر الأحمر ودمياط ورشيد). ثم التنظيمات المالية التى شهدتها الحركة التجارية فى المدينة مثل أنواع العقود، وجميع العمليات المالية من استثمار وإقامة شركات واقتراض وتسليف وإيداع ورهونات ومقايضة وربا. وخلصت الدراسة إلى أن السمة الغالبة لشركات الفترة العثمانية هي اتصافها بعدم الاستمرارية. فعقد الشركة يكون بغرض إتمام عملية معينة تنفض الشركة بقضائها.

كذلك تعرضت الدراسة للأسواق الداخلية وشبكة المواصلات داخل المدينة. وعدم اقتصار التجارة أو الدخول في شركات تجارية على التجار وحدهم بل دخلها أيضاً رجال الإدارة والفرق العسكرية الموجودين بالمدينة.

واهتمت الدراسة بكشف النقاب عن الحركة داخل موانى المدينة وإدارة الجمرك بها، مبينة الهيكل الوظيفي للجهاز الإداري بديوان الجمرك والذي جاء على قمته اليهود. ثم فصلت الدراسة أهم مصروفات الديوان، وكذلك أهم موارده التى تمثلت بشكل رئيسي فى الضرائب بكافة أنواعها من ضرائب جمركية ورسوم نولون المراكب وعوايد القناصل، وأيضا الضرائب الزراعية، ثم تطرقت إلى الإعفاءات الضريبية وآلياتها. وموقف أهل الثغر من الضرائب وجامعيها.

وفى النواحي الاقتصادية أيضا اهتمت الدراسة بالحرف والصناعات التى تم تداولها فى المدينة والتى ارتبط أغلبها بنشاط الثغر كميناء، فجاءت تتعلق بالملاحة والتجارة مثل حزامون البهار، جميع الحرف المتعلقة بحركة المراكب الناقلة للبضائع والأفراد، والغطاسون والصيادون

والتجار المتسببين المستوردين والسماسرة. وكذلك الحرف المتعلقة بالمعادن(النحاس والحديد وبعض أنواع الوقود). والقهوجية والقصارون والسعاة. وأهم الأعمال التى مارستها المرأة بالإسكندرية مثل الماشطة والكبالي (المغنواتية) والدلالة وغيرها من حرف بسيطة.

ومن أهم الصناعات التى تواجدت بالثغر صناعة الجلود، إنتاج الملاحات، النسيج، المطاحن والمخابز، السكر، مواد البناء، الصناعات الكيميائية.

كما قامت الدراسة بحصر القوانين التى صدرت ودونت بالسجلات وتخص جميع الطوائف الحرفية والمهنية الموجودة بالثغر، مع الإشارة إلى بداية إنشاء بعض تلك الطوائف الحرفية التى ظهرت فى شكل تنظيمي لأول مرة.

كذلك تناولت الدراسة كيفية وصول المياه العذبة إلى المدينة عبر الخليج الناصري فى، وكيفية تخزينها فى الصهاريج. وما قدمته الإدارة العثمانية من ترميم وتجديد بها. والسواقي الميري والسلطاني، ودور البحيرة فى تنظيف وصيانة الخليج وكذلك دور أهل الثغر. ثم الملاحة بالخليج، ومشاكل وصول المياه إلى الإسكندرية. والسدود والقناطر والجسور والأرصفة والعيون والآبار والسواقي. وأهم استخدامات المياه العذبة فى الحمامات والمقاهي.

وفى الزراعة ظهرت زراعة البساتين وزراعة الخيار الشنبر والفاسول وأهمية كل منهم فى التجارة والصناعة. وتواجد بساتين لأغلب الفواكه ومنها ما قامت عليه صناعة مثل زراعة العنب وصناعة النبيذ. ووجود حدائق أشجار منتظمة لم يقتصر وجودها على شكل فردي فقط.

وفيما يخص الأوضاع الاجتماعية، فقد تعرضت الدراسة لفئات المجتمع وانتهت إلى أن مجتمع المدينة مجتمع فئوي مختلط لا عائلات ولا أفراد. فكل فئة منه تجمع كافة العناصر الموجودة به. وعليه فقد جاء مجتمع المدينة والهيكل السكاني بها فى شكل هرمي جاء بقمته كبار التجار (عرب وأجانب) تلاهم الجاليات الأجنبية (البنادقة والفرنسيين والإنجليز والفلمنك /الهولنديون). وأثر الامتيازات الأجنبية التى منحت لهؤلاء على مجتمع المدينة. ثم المغاربة وأهل الذمة (اليهود والنصارى)، والعربان وما ظهر منهم فيما يخص العلاقات الاجتماعية من الزواج بالذبح والمصافحة. وأظهرت الدراسة كيف أن وجود العربان في أغلب النواحي كان أكبر عوامل اضطراب الأمن في مجتمع المدينة.

وظهر للدراسة محدودية دور الأشراف فى المدينة -على عكس أوضاعهم فى الريف فى نفس الفترة- فلم تكن المدينة منطقة مركز جذب للأشراف.

كذلك تناولت الدراسة الممارسة القضائية من خلال تفاعل القضاء مع قضايا السكان، ومواجهة القضاء بالعادات والتقاليد، ونظرة السكان إلى القضاء العثماني متمثلا فى شخص القاضي ونوابه. ثم تعرضت الدراسة لأهم القضايا التى نظرها القضاء وهى: الأسر، كأحد النواتج الاجتماعية للقرصنة بما فى ذلك التعرض للحالة الاجتماعية للأسير ودور وسطاء فك الأسر. كذلك قضية الكركجية، وقضايا الخمور والقتل، السرقات. وإشهادات الفقر. وتسجيلات التوبة. وإسقاط الدعاوى.

وتفرد الدراسة فصلا كاملا عن الأحوال الشخصية، ودراسة أهم قضايا المرأة مقارنة بوضع المرأة فى القاهرة وأوربا ومردود ذلك على نساء الإسكندرية. وأيضا قضايا الصداق والنفقة والكسوة وشروط الزواج. وقضايا نساء أهل الذمة. ثم الطلاق والخُلع فى دراسة إحصائية دقيقة تتضمن جداول إحصاء حالات الزواج والطلاق والخُلع والعودة. ثم البغاء وموقف الإدارة من ممارسته.

كذلك تناولت الدراسة أبرز المشاكل التي واجهت الأطفال والقصّر في مجتمع المدينة وكان العامل الاقتصادي كان هو السبب الأكبر في أغلبها، يليه التفكك الأسري.فظهرت قضايا العمالة المبكرة والزواج المبكر وطلاق الوالدين والحضانة والإنفاق، وقضايا التحليل، والاعتداءات الجنسية.

كذلك تتعرض الدراسة للحياة الدينية والثقافة والصحة، موضحة العلاقة بين الأوقاف والحياة الدينية، وفساد ذمة بعض نظار الوقف. والمنشأت الدينية (جوامع، مقامات وأضرحة، زوايا، تكايا، أسبلة. بالمدينة والجزيرة). وارتبط المدارس بتلك المنشآت.وورود جدول بمدارس المدينة ومناطق تواجدها بكل من المدينة والجزيرة. وثبت أن التعليم كان تعليم كتاتيبي ديني اعتمد على الأوقاف والجهود الفردية.

ثم دراسة عن صادر الفقهاء والفقراء كأحد أوقاف المسلمين. مسلطة الضوء على أوقاف النصارى ومدى بروز التكافل الاجتماعي فى تلك المؤسسات.

وأيضا تناول قوافل الحج وأثرها. ثم الثقافة والترفيه والاحتفالات والمطاعم والأوضاع الصحية. والاهتمام بالحمامات العامة رجالي وحريمي، وكذلك الاهتمام بالمدافن وأثر الأزمات على المجتمع. ثم تعرضت الدراسة لبعض العادات التي سادت بين أفراد المجتمع، وأظهرت الدراسة تقبل الفكر عامة للاعتقاد بالخرافات والشائعات وبركة الأولياء.

كما اهتمت الدراسة بما شاهدته حركة العمران فى المدينة، وتتبع مراحل التطور العمراني والحراك السكاني إلى خارج الأسوار، ومناطق التجمعات السكانية الحرفية والعوامل التى مبينة العوامل التى أدت إلى هجرة السكان من داخل المدينة إلى الجزيرة الخضراء، وتعمير النجوع (القبلي والبحري والغربي والقطاعين والفاخوري).

كما تبين الدراسة امتداد المناطق الزراعية إلى خارج الثغر مثل منطقة رمل أبو قير . يلي ذلك تقسيم المدينة- الجهة الوسطى: الأسواق والأخطاط والفنادق والوكالات والخانات. - الجهة الغربية (النجع الغربي ونجع الفاخوري). - الجهة الشرقية (حارة النصارى، كوم الدكة، باب رشيد، جامع صفوان). ثم تقسيم الجزيرة أهم وأشهر منطق النجع البحري، النجع الأوسط. النجع القبلي.